

آليات مكافحة الفساد الإداري

1. المحاسبة:

هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، أي يكون الموظفون الحكوميون مسؤولين أمام رؤسائهم.

2. المساءلة:

هي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة، سواء أكانوا منتخبين أو معينين، تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نمجاعتهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة

3. الشفافية:

هي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع المواطنين (المنتفعين من الخدمة أو ممولبيها) وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف. ص 278

4. النزاهة:

هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل

استراتيجية مكافحة الفساد الإداري

1. تبني نظام يقوم على الشفافية والمساءلة وسيادة القانون، من خلال خضوع الجميع للقانون واحترامه

والمساواة أمامه وتنفيذ أحكامه من جميع الأطراف

2. بناء جهاز قضائي مستقل وقوي ونزيه، وتحريره من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله، والإلتزام من

قبل السلطة التنفيذية على احترام أحكامه.

3. إعمال القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد، كقانون الإفصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا، وقانون

الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة

والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات. ص 279

4. تطوير دور الرقابة والمساءلة للهيئات التشريعية من خلال الأدوات البرلمانية كالأئلة الموجهة للوزراء

وطرح المواضيع للنقاش العلني

5. تعزيز دور هيئات الرقابة العامة، كمراتب الدولة ودواوين الرقابة المالية والإدارية أو دواوين المظالم

6. التركيز على البعد الأخلاقي في محاربة الفساد في قطاعات العمل العام والخاص والأهليوذلك من خلال

التكيز على قوانين الخدمة المدنية أو الأنظمة والمواثيق المتعلقة بشرف ممارسة الوظيفة (مدونات السلوك)

7. إعطاء الحرية للصحافة وتمكينها من الوصول للمعلومات للقيام بدورهم في نشر المعلومات التي تكشف عن قضايا الفساد ومرتكبيها

8. تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمعاهد التعليمية والمثقفين في محاربة الفساد والقيام بدور التوعية القطاعية والجمهورية

مجالات الإصلاح لمواجهة الفساد الإداري

1. الإصلاح الهيكلي والسياسي

وذلك بصناعة القرار في النظام السياسي ص 280

2. الإصلاح في مجال القضاء

السلطة القضائية والقضاء النزبه الفاعل المستقل هو المرجعية في تحقيق العدل

3. الإصلاح في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان

إن الشريعة الإسلامية بمقاصدها العليا وهي المحافظة على حياة الإنسان ودينه وعقله وحرته وماله وعرضه تجعل الحرية مساوية للحياة

4. الإصلاح في مجالي التربية والتعليم العالي

حسن اختيار برامج التعليم المختلفة من المدرسة إلى الجامعة بما يحقق الأهداف التربوية والمنهاج والوسيلة وكذلك حسن اختيار القائمين على هذه المهنة الجليلة وتأمين المستلزمات التعليمية التي توفر البيئة التعليمية المناسبة

5. الإصلاح في المجال الاجتماعي

إن ثقة المجتمع بنفسه باحترام انسيانته وتوفير حرياته الدينية وأتصادية والسياسية كفيل بتفجير طاقاته و إقامة التوازن بين ضمان الحق وأداء الواجب، بإصلاح : ص 281

السياسات الاجتماعية: إحياء قيم الخير وإيجاد القدوة الحسنة وتحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية وحماية الطفولة وبسط الرعاية الاجتماعية حماية الأسرة ،

المرأة: المرأة والرجل هما شقا التكوين الإنساني

الشباب:

المجتمع:

6. الإصلاآ في مجال الثقافة والإعلام والتوجيه للثقافة والإعلام دور عظيم في تشكيل عقلية المواطن

وبناء شخصية الأمة والحفاظ على هويتها

7. الإصلاآ في مجال السياسة والعلاقات الخارجية

الوسائل والأدوات لمكافحة الفساد